الاوروبية، وامتد نطاقه، الامر الذي لم تنسحب آثاره السلبية على الموقف الجماعي العربي فقط، بل وكان له تأثير بالغ في اعتبارات دول الجماعة. فقد بدأت فرنسا، على سبيل المثال، في تتبع مصالحها الخاصة، واستفادت من هذا التعامل الثنائي من خلال ابرام عقود نفطية خاصة بها[٧٣]، وحرصت، وسط أجواء الخلافات العربية، على سياسة متوازنة بين مختلف الدول العربية ذاتها؛ وبدا، في خضمّ ذلك، أن فرنسا تحرص على منطق الحذر والتحفظ في اقترابها من قضية فلسطين، دون ان تتخذ مواقف محدّدة. وبذلك كانت مواقفها، في هذا الشأن، أقرب الى مجرد الرغبة في الحفاظ على مصالحها في المنطقة العربية. وقد حذت بقية دول الجماعة حذو النهج الفرنسي، ممّا أدى الى تقليص أسلوب التعامل الجماعي الى أدنى درجاته[٧٤].

وقد ترتب على فتور التعامل الجماعي، وشعور الجماعة، في الوقت عينه، بعدم تضرر مصالحها في المنطقة العربية، أن تقلّصت الحاجة الى الحوار الجماعي، والذي كان أهم عناصر رفع الموقف الاوروبي الى الاهتمام بقضية فلسطين. وتقدّم متابعة الموقف الاوروبي، منذ عقد اتفاقيتي كامب ديفيد والصلح المصري ـ الاسرائيلي، نموذجاً لمدى مراقبة الجماعة لتطور السياسات العربية، وانعكاس تلك التطورات على موقفها من القضية. فقد انقسمت الدول العربية حول جدوى النهج المصري في تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي وفائدة التوجه المصري نحو الدور الاميركي في هذه التسوية. ومن جانبها، حارت دول الجماعة الاوروبية بين موقفها المعلن في ضرورة التسوية الشاملة، بما في ذلك ضمان حقوق الشعب الفلسطيني، وهو ما ضمن لها حدّاً مقبولاً من الرضى العربي واستمرار التدفق في المعاملات التجارية، والمالية، وخصوصاً النفطية مع الدول العربية، وأبقى باب الحوار العربي ـ الاوروبي مفتوحاً، وبين رغبة الولايات المتحدة الاميركية في التصدي المنفرد لتسوية الصراع، ومعارضتها (مع اسرائيل) للدور الاوروبي، خارج نطاق اتفاقيتي كامب ديفيد[٧٥]. وهكذا، فانه نتيجة للانقسامات العربية، من جهة، وتردد الجماعة الاوروبية وحيرتها، من جهة اخرى، جمّد الحوار العربي ـ الاوروبي، وفتر موقف الجماعة، وضاع حماسها تجاه قضية فلسطين.

وفي ضوء هذه المتغيّرات، وعت م.ت.ف. النقص الخطير الذي اعترى الموقف العربي، وعملت على التحذير من اثار مناخ الانقسامات العربية على القضايا العربية، فجاء، في مذكرتها الى الجامعة العربية، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨، «انه خيّم على الحوار، في أعقاب الاجتماع الثالث للجنة العامة، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٧، جوّ راكد، كان العامل الرئيس فيه تفجّر الخلافات العربية، الامر الذي يطرح على الحكومات العربية، مجتمعة، ضرورة أن تتوافق ارادتها على عدم السماح للخلافات العربية بأن تؤثر على استمرارية سير مؤسسات العمل العربي الموحّد في عملها، محافظة على الحدّ الادنى اللازم لتحقيق المصلحة العربية، على الصعيدين، القومي والدولي»[٧٦]. ومن الواضح، ان هذه الرؤية الفلسطينية قد طرحت عقب مبادرة الرئيس المصري الراحل، انور السادات، بزيارة القدس (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٧) وفي أثناء مرحلة الترقب الاوروبي لما قد ينجم عن المبادرة من تفاعلات.

ومن الواضح، أيضاً، ان التشاؤم الفلسطيني من جدوى الحوار للقضية الفلسطينية، كان له ما يبرّره، وذلك في ضوء الأجواء الخلافية التي سيطرت على الدول العربية وانفراد الولايات المتحدة الاميركية بآلية التسوية بين مصر واسرائيل. وقد أثبتت الوقائع اللاحقة صحّة ذلك. فبعد عقد اتفاقية الصلح المصري ـ الاسرائيلي (آذار ـ مارس ١٩٧٩) وجدت الجماعة الاوروبية ذاتها تجاه نهج مختلف عمّا تصورته في بياناتها، ممّا أدى الى اضطراب لديها، في ما يتعلق بتحديد موقف من